ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Prof. Falah Abdel-Zahra Lazim
University: Wasit University
College: College of Arts
Email: flazim@uowasit.edu.iq

Keywords:
Political philosophy; Thomas Hobbes; Baruch Spinoza; the state of nature; the social contract; the absolutist system; the democratic system.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	20 Apr 2023
Accepted	8 May 2023
Available online	1 Jul 2023

Political Philosophy between Thomas Hobbes and Baruch Spinoza

- A Comparative Analytical Study-

A B S T R U C T

The study aims to introduce their political philosophies and highlight the areas of agreement and disagreement between them. This is achieved through a number of points, the first being the general introduction of Thomas Hobbes' philosophy and his political philosophy in particular. The second point is the general introduction of Baruch Spinoza's philosophy and his political philosophy in particular. The third point is to explain the areas of agreement and disagreement between them. The comparative analytical method was used to highlight these points
© 2023 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/

الفلسفة السياسية بين توماس هوبز وباروخ سبينوزا
((دراسة تحليلية مقارنة))

أ.د فلاح عبد الزهرة لازم / جامعة واسط – كلية الآداب

لخلاصة:

دراستنا هذه الموسومة ((الفلسفة السياسية بين توماس هوبز وباروخ سبينوزا – دراسة تحليلية مقارنة)) هدفها التعريف بفلسفتهما السياسية ، وبيان مواضع الاتفاق والاختلاف بينهما، وذلك من خلال مجموعة من النقاط ، تمثل أولها ، التعريف بفلسفة توماس هوبز بصورة عامة ، وفلسفته السياسية بصورة خاصة ، وثانيها : التعريف بفلسفة باروخ سبينوزا بصورة عامة ، وفلسفته السياسية بصورة خاصة ، وثالثها : بيان نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما ، وقد استخدمنا في أبراز تلك النقاط المنهج التحليلي المقارن .

الكلمات المفتاحية :

الفلسفة السياسية ،، توماس هوبز ، باروخ سبينوزا ، حالة الطبيعة ، العقد الاجتماعي ، نظام الحكم المطلق ، النظام الديمقراطي .

المقدمة :

لا شك ان الإنسان ابن بيئته ويتأثر بما حوله في مجتمعه من مؤثرات اجتماعية وسياسية ودينية ، فيأخذ الجيد منها ، ويحاول الابتعاد عن السيئ ، وهذا في مجال الإنسان الطبيعي يعني مواطن داخل مجتمع يمارس حياته بصورة طبيعية ، ولكن مع الفيلسوف له ميزة خاصة بخلاف الإنسان الطبيعي ، فهو يفكر باستمرار في أحوال مجتمعه ، ويحاول إيجاد حلول لمشاكله الاجتماعية والسياسية والدينية ، فالفيلسوف له دوره كبير ، فهو دائم التفكير في المجتمع بصورة عامة ، والإنسان بصورة خاصة ، وكل ما يتعلق به من حقوق وواجبات تجاه الآخرين والدولة ، وكل ما سبق تعالجه الفلسفة السياسية .

وتعد الفلسفة السياسية فرع مهم من فروع الفلسفة ، حيث نجدها حاضرة دائماً في فلسفات الفلاسفة بمختلف اتجاهاتهم ، اذ أنها تتعلق بشكل الحكم وحقوق المواطنين من جانب ، وواجباتهم من جانب أخر ، وتقف ايضاً على طريقة التواصل والعمل بين المواطن والحكومة ، وكذلك انواع الحكومات ، وطريقة وجود الحكومة وأنواعها، وإيضاح كيف يتنازل المواطن فيها عن بعض حقوقه مقابل الحصول على الحقوق الأخرى مثل السلام ، الأمن ، الخدمات ، الرفاهية ، وغيرها من الحقوق من خلال العقد الاجتماعي بين المواطنين.

ومن أبرز الفلاسفة الذين لهم أهمية كبيرة في الفلسفة السياسية في الفكر الغربي في تاريخ الفلسفة الحديثة في القرن السابع عشر في أوربا الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز **(1588- 1679م)** الذي يعد صاحب أول نظرية في العقد الاجتماعي في الفلسفة الحديثة والتي تؤسس لفكر سياسي يحدد طريقة العمل بين الدولة والمواطن ، وكذلك لإيجاد حكومة مناسبة تخدم المواطن وتحافظ على حقوقه وتحقق له الأمان والسلام والرفاهية ، وذلك من خلال كتابه الأساسي اللفياثان ، وكذلك برز التوجه ذاته عند معاصره الفيلسوف باروخ سبينوزا **(1632 – 1677م)** من خلال كتابه اللاهوت والسياسة ، ليبين نظريته السياسية من خلال المقارنة بين الحالة الطبيعية للإنسان قبل وجود الدولة ، والحالة المدنية في الدولة بعد وجود نظام الحكم السياسي .

من ذلك ستنصب دراستنا هذه أولاً على بيان فلسفة توماس هوبز السياسية من خلال مجموعة من النقاط ، ومن ثم الوقوف على الفلسفة السياسية عند باروخ سبينوزا من خلال مجموعة من النقاط ، وصولاً الى بيان نقاط الاتفاق والاختلاف بين رؤية هوبز للفلسفة السياسية ورؤية سبينوزا لها.

وقد استخدمنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي والمقارن في عرض فلسفاتهما ، وبيان نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما ، فهما طريق الوصول لهدف هذه الدراسة التحليلية المقارنة .

اولاً: الفلسفة السياسية عند توماس هوبز:

1. فلسفة توماس هوبز – الاطار العام - :

" ولد توماس هوبز في مالمسبري عام 1588م لوالد كان قسيساً " **(السيد ، 2011م ، ص 9)** و" دخل جامعة أكسفورد وهو في سن الخامسة عشرة ، واستمر بها خمس سنوات ، تلقى فيها محاضرات عن المنطق المدرسي والطبيعيات ، والآداب القديمة ، وعمل في خدمة فرانسيس بيكون كاتماً لسره ، ومعاوناً له في نقل مؤلفاته الى اللاتينية ، ولم يكتب في الفلسفة الا في سن الأربعين ، سافر الى فرنسا ، واقام بها سنتين ، فعرف فيها مبادئ اقليدس ، ولم يكن درس الرياضيات سابقاً فأعجب بها ، وأعجب بالمنهج القياسي ، ثم رجع الى فرنسا مرة أخرى فعرف فيها بأنه فيلسوف في الأوساط العلمية الباريسية " **(كرم ، 1963م ، ص 51)**

وفي مجال الكتابة عام 1640م ألف أصول القانون الطبيعي والسياسي ، وعندما ظهر الكتاب عام1650م وكان في جزئين بعنوان : الطبيعة البشرية او العناصر الأساسية للسياسة والجسم الإنساني **(السيد ، 2011م ، ص 10)** ، وفي عامي 1655م و1658م نشر هوبز القسمين الأول والثاني من مذهبه الفلسفي عن الجسم والإنسان، وفي سنة 1658م اصدر كتابه الثالث بعنوان في الإنسان **(بدوي ، 1427ه ، ص 555)** وشغل نفسه حتى نهاية حياته بأعمال أدبية ، فقام بترجمة إعمال هوميروس الى الانجليزية ، وكتب كتاباً مسهباً عن البرلمان ، وخاض جدالات واسعة حول الحرية والضرورة ودافع عن وجهة نظره عن الحتمية ، واتهمه رجال الدين بالإلحاد ، لكنه خرج من كل ذلك بسلام وعاش شيخوخة مرضية حتى وفاته عام 1679م عن عمر ناهز الواحد وتسعين عاماً . **(السيد ، 2011م ، ص10-11)**

ويعد كتاب اللفياثان من أهم كتبه ، والذي يتألف من أربعة أقسام ، حيث تحدث في القسم الأول منه عن الأجسام وحركتها في العالم الطبيعي ، وتحدث في القسم الثاني الأكبر عن الدولة المدنية ، إما في القسم الثالث فقد تحدث عن الدولة المسيحية ، وكان هدفه من وراء هذا القسم التدليل بالتأويل على ضرورة خضوع

الكنيسة للدولة ، وليس العكس ، إما القسم الرابع بعنوان مملكة الظلام ، فأنه يتحدث فيه عن مساوئ الدولة الدينية ، وعن مخالفتها لمقاصد العهدين القديم والجديد **(بدوي ، 1427ه ، ص15)**

وعرفت فلسفة هوبز بالمادية فهو يرى ان " كل ما هو موجود فهو جسم فكل ما في العالم – الكون– مادي ، اعني انه جسم له إبعاد طول وعرض وعمق ،وبالتالي فكل جزء من الكون جسم ، وما ليس بجسم فهو ليس بجزء من الكون **"(إمام ، 1985م ، ص 22)** ، " وهناك نوعان من الأجسام ، احدهما من صنع الطبيعة ولهذا يسمى طبيعياً ، والثاني تضعه إرادات الناس واتفاقاهم ، ويسمى الدولة ، والجسم الطبيعي هو موضوع الفلسفة الطبيعية ، والدولة هي موضوع الفلسفة المدنية . **"(بدوي ، 1427ه ، ص 556)**

ويرى هوبز ان كل ما في الكون هوعبارة عن " مادة وحركة ، ابتداء من حركة الموجودات على الأرض الى حركة الكواكب والنجوم في المجرات ، وحتى الإنسان عبارة عن آلة متحركة " **(حسن ، 2020 م) .**

ويعد الإنسان عند هوبز كائناً أليا تحركه الأفعال الإرادية التي تتجه نحو اللذة او تكبح جماحه نحو الألم ، فعندما يتحرك نحو الأشياء التي ترضي رغباته وأهواءه يسمى ذلك خيرا ، وعندما ينفر من الأشياء التي لا تتفق مع شهواته ورغباته او تلك التي تسبب له ألما يسمى ذلك شرا " **(حسن ، 2020م)** ، حتى الدولة والمجتمع عند هوبز عبارة " عن نظام آلي أساسه الحركة يتمثل في توجه الإنسان نحو الإنسان عن طريق اللغة " **(حسن ، 2020م)**

من ذلك فأن موضوع الفلسفة عنده " الأجسام وهي في حركة ، ذلك ان الفلسفة هي معرفة المعلولات او الظواهر ، كما نحصلها بالتعقل الصحيح ابتداً من معرفتنا بأسبابها او تولدها ، وأيضا معرفتنا بالعلل او التولدات التي نحصلها من معرفة معلولاتها اولاً " **(بدوي 1427ه ، ص 556)**

توفي هوبز في هاردوك هول في مقاطعة دربي في 4 ديسمبر 1679 م **(بدوي ، 1427ه ، ص 556)**

2. فلسفة توماس هوبز السياسية :

يعد هوبز أول من عرض نظرية عن تأسيس المجتمع المدني ونظام سياسي للدولة في الفلسفة الحديثة في أوربا تبين شكل الحكم ونظامه وحقوق الحاكم والمواطن وواجبات كلا منهما ، وذلك من خلال نظرية العقد الاجتماعي التي عرضها في كتابه اللفياثان ، ويدل اللفياثان على " التنين الهائل المذكور في سفر أيوب في فصل 3 أية 8 و فصل 40 أية 20 ، ويقصد به هوبز الحكم المطلق " **(كرم ، 1963م ، ص 51)** .الذي يمثل

بواكير الفلسفة السياسية في الفلسفة الحديثة في القرن السابع عشر في أوربا، حيث كان " يأمل إن يضع نظرية سياسية تقوم على أسس وقواعد راسخة ، بحيث تقضي على البلبلة والاضطراب الفكري الذي ساد الحياة الانجليزية ، فحتى الحرب الأهلية كانت في نظره حرب أفكار جزئية وحيدة الجانب تتصارع بسبب سوء الفهم " **(إمام ،1985م ، ص 26) .**

ويرجع هوبز هذا الاضطراب السياسي في انجلترا إلى اختلاف في وجهات النظر بين المثقفين من جهة ، ورجال البرلمان من جهة ثانية ، وعدم قناعة طرف برأي الطرف الأخر " فالبلاد زاخرة بأناس يقتنع كل واحد منهم برأيه ، وبأنه على صواب ، وبأنه الوحيد الذي يعرف كيف ينبغي ان تبنى الدولة ، وان تسير دفة الأمور في المجتمع ، وهو على استعداد للدفاع عن رأيه والصراع من اجل ذلك ، والنتيجة هي ذلك الاضطراب الاجتماعي ، وازدياد العنف السياسي الذي يتحول في النهاية إلى حرب أهلية "**(إمام ، 1985م ، ص 27).**

وقد استعان في عرض فلسفته السياسية " بالمعاني الرائجة في عصره ، مثل المساواة ، القانون الطبيعي ، الحقوق الطبيعية للإنسان ، العقد الاجتماعي ، السيادة ، العدالة " **(بدوي ، 427ه ، ص 560)** ، وكذلك تأثر بالنظرية السياسية لميكافلي (1469م – 1527م) **(المحمداوي ، 2015م ، ص 116)**

أراد هوبز ان يصل في السياسة إلى " يقين الرياضة ، لكنه استهدف هذه الأمنية ليصل إلى الشروط العقلية للمجتمع المستقر الآمن الذي يخلو من الاضطراب والعنف ، بمعنى أخر استهدف البحث عن شروط إعادة السلام إلى المجتمع ، ولم يستهدف من ورائها تأييد الملك شارل الأول الذي اعدم عام 1649م أبان الحرب الأهلية في انجلترا ، بمعنى أخر ان هوبز لم يكن ملكياً متطرفاً كما أشيع عنه " **(إمام ، 1985م ، ص 27) .**

3. الإنسان في حالة الطبيعة عند توماس هوبز:

يرى هوبز إن الإنسان في الحالة الطبيعية كان " عدوانياً ،أنانياً ، شريراً يحيا من اجل حفظ ذاته ورغباته ، ولا يتوانى في قتل أخيه الإنسان من اجل مأربه وأغراضه ، وتعتبر المنافسة هي الأساس الأول من أساسيات التصادم بين البشر على حد تعبير توماس هوبز ، لأنه اذا رغب شخصان بشئ واحد لا يستطيع كلاهما الاستمتاع به ، بل على احدهم إن يخضع للأخر أو يدمره " **(حسن ، 2020م)** لأن " الإنسان سئ وماكر ومدع وأناني وعنيف وحسود ، فهو ذئب بالنسبة للإنسان الأخر ، وهذه الصفة تجعله ميالاً إلى

الصراعات والنزاعات ، وعندما يترك الفرد على سجيته يغرق المجتمع في الفوضى والحرب "(**هوبز ،2011م ، ص 132)** من اجل البقاء ، وأحيانا من اجل اللذة ، فالكل يحاول تدمير الآخر ، وإخضاعه ، فليس القوي بالضرورة هو الغازي دائماً ، ويحظى برغباته ، فما يحصده اليوم ويبنيه ، قد يعود لأناس آخرون موحدون ومصممون على اخذ ممتلكاته ، وحريته ، وحتى حياته ، فيكون مصير الغازي مهدداً بالطريقة نفسها من قبل الآخر ، وحتى من يغزون عليه نتيجة لانعدام الثقة المتبادل فيما بينهم فإنهم سيقتلون إما بالقوة أو بالخداع " **(هوبز ، 2011م ، ص 133)**.

وفي حالة الطبيعة عند هوبز ان الصراع القائم بين إنسان وأخر تحكمه بالإضافة إلى الرغبة في الصراع سواء عن طريق الحرب ، أو الاستعداد لهذا الصراع بشكل دائم ، عوامل أخرى ، مثل المساواة من حيث القدرة أو الأمل ، ويقصد بالقدرة قدرات الإنسان البدنية أو العقلية ، إما عامل الأمل فهو مرتبط بالقدرة على تحقيق الغايات ، وهذا العامل يعتمد على مسألة القدرة بصورة كبيرة ، وعلى الثقة بالنفس من جهة ثانية إذ انه " مادام الناس متساوين في قدراتهم فسوف يحدوهم الأمل في الوصول إلى ما يشتهون ، وكيف يتسرب اليأس في نفوسهم ، وهم يشعرون أنهم قادرون على بلوغ أهدافهم ، كيف يدب اليأس إلى الضعيف بدنياً إن كان يعرف انه قوي من جوانب أخرى كيف يمكن إن يستسلم ما دام الأمل قائماً في الوصول إلى غايته " **(إمام ، 1985م ، ص 308) .**

وهناك العامل الأهم في رغبة الإنسان في إيذاء أخيه الإنسان وهو عامل الرغبة في الشئ نفسه مع غيره ، وليست فقط رغبات مادية فهي قد تكون " متعة روحية في دراسة موضوع ما ، أو الوصول الى منصب رفيع ، أو مكانة اجتماعية سامية ، أو شهرة عريضة ، أو سمعة طيبة " **(إمام ، 1985م ، ص 312)**.

وتتبعاً مع أراء هوبز في حالة الطبيعة فأن طبيعة الإنسان نلاحظ فيها " ثلاث أسباب تدفعه للتورط في حالة الحرب الشاملة أو حرب الكل ضد الكل ، الدافع الأول يحثه للحرب من اجل الكسب المادي ، والدافع الثاني يقوده لركوب الحرب طلباً للسلامة ، إما الدافع الثالث فيزين له ركوب الحرب كوسيلة لنيل السمعة والصيت الحسن " **(احمد ، 2010 م ، ص 153) .**

وهناك عامل أخر يدفع الإنسان إلى الصراع في حالة الطبيعة ، هو عامل المنافسة " فهناك الكثير من الأشياء التي يمكن إن تكون موضع تنافس بين البشر في الحالة الطبيعية ، فهم قد يتنافسون على الثروة ، أو الوصول إلى المناصب الرفيعة ، وكذلك السعي لاكتساب إعجاب الناس بهم ، أو غيرها ، فيؤدي كل ذلك إلى

الاستعداد للحرب في البداية ، ثم يتحول إلى عداء وحرب وقتال ، ذلك لان الطريق الذي يسلكه المنافس هو طريق القضاء على خصمه بقتله ، أو قهره أو إخضاعه لسيطرته ، أو العمل على إن يحل محله بالاستئصال او الطرد " **(مجلة الحوار ، الأحد 1 مارس 2015م) .**

وكذلك يعد عامل المجد من الأسباب الأساسية للصراع في حالة الطبيعة لدى الإنسان " فكل فرد ينتظر من الأخر إن يعطيه قيمة معينة أو يقدره حق قدره وهذا القدر هو الدرجة التي يعطيها لنفسه فعلى نحو ما يقدر نفسه يريد من الآخرين إن يقدروه ، ولما كانت هناك دلائل كثيرة تشير إلى احتقاره أو الحط من قدره ، فأن من الطبيعي إن يحاول إن ينتزع من محتقريه قيمة أعظم عن طريق إلحاق الأذى بهم **" (محمد ، 1983م ، ص288) .**

وإجمالا فأن أسباب الصراع عند هوبز هي المنافسة ، وعدم الثقة ، والمجد **. (المحمداوي ، 2015م ، ص 117)**

4. الإنسان في حالة المجتمع المدني عند توماس هوبز:

تتجلى فكرة إنشاء المجتمع المدني عند هوبز من خلال فكرة العقد الاجتماعي اذ الناس يعيشون في البداية على الطبيعة القائمة على النزاعات والحروب ، مما دعا الناس إلى التفكير في إنشاء تنظيمات اجتماعية ، تنظم علاقاتهم الاجتماعية من اجل الدفاع عن أنفسهم من الإخطار الخارجية ، ويتم ذلك من خلال تنازل كل فرد عن قسم من حقوقه الفردية ، لكي يلتزم أمام الآخرين ببعض الواجبات ، من اجل تكوين تنظيم يساعدهم على البقاء ، ولكي يستمر تنظيم الإفراد الاجتماعي يجب إن يخضعوا إلى قادة أكفاء قادرين على توجيه حياتهم الاجتماعية توجيهاً يخدم حاجاتهم وحمايتهم ، كل هذه الظروف عملت على ظهور فكرة العقد الاجتماعي بشكل طوعي دون ألزام أو أكراه من قبل إفراد المجتمع ، ويعد العقد الاجتماعي " اتفاق افتراضي بين إفراد المجتمع يوجب على كلا منهم ، في الحالة الطبيعية إن يعهد في شخصه ، وفي كل ما لديه من قدرات إلى الإرادة العامة التي تنتظم بها حياة الكل ، كما انه جملة الاتفاقات الأساسية المتضمنة في الحياة الاجتماعية ، والتي بمقتضاها يضع كل فرد شخصه وقواه تحت إرادة المجتمع " **(مدكور، 1983م ، ص 98))** ، وان هذا العقد " بمقتضاه يتنازل كل فرد عن نفسه ، وعن حقوقه للإرادة الكلية ، ويصبح كل فرد جزءاً لا يتجزأ من الكل " **((وهبه ، 2007م ، ص 421)**، وهدف هذا العقد القضاء على" حالة الفوضى ليكون الناس مجتمع يعيشون فيه بعد إن كانوا يعيشون بدون قوانين ولا دولة " **(راندال ، ب- ت ، ص 285)** .

وهذه الفكرة للعقد الاجتماعي عند توماس هوبز نابعة من " ان الناس بطبعهم أنانيون تماماً يلتمسون بقاءهم وسلطاتهم والحصول على القوة " **(هوبز ، 2011م ، ص 111)** من ذلك قال هوبز بحياة فطرية سابقة عن نشأة حياة الجماعة ، ولكنها حياة فوضى وصراع .

ويعتقد هوبز إن مسيرة الإنسان قائمة على غريزة حب البقاء ، وكذلك يعتقد ان من الخطأ الاعتقاد بغريزة اجتماعية تحمل الإنسان على الاجتماع والتعاون ، إنما الأصل والحالة الطبيعية أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان ، وان الكل في حرب ضد الكل ولقد " توصل الناس تخلصاً من الخوف المستحوذ عليهم من بعضهم البعض ، ورغبة منهم في الحصول على النظام والأمن والتمتع بمزايا القانون والحقوق ، إلى نوع من الاتفاق أو العقد ، تنازلوا بمقتضاه عن حريتهم في العمل وأوكلوها الى الحاكم ، فكان من الضروري ان يملك هذا الحاكم سلطة مطلقة غير مقيدة ، اذ وحده يستطيع فقط حفظ النظام **"(بشارة ، 2000م ، ص79)** .

وهنا عند هوبز لابد من الناس " جمع كل قوتهم ، وقدرتهم باتجاه شخص واحد ، او مجموعة أشخاص يستطيعون بغالبية الأصوات حصر كل إرادتهم في إرادة واحدة ، مما يعني تعين شخص او مجموعة أشخاص بغية حمل شخصهم ، فيعتمد كل منهم الأفعال المنفذة او المسببة من الشخص الذي يحمل شخصهم ، والمتعلقة بأمور السلام المشترك والأمن ، ومن هنا يقوم جميعهم ، كما يقوم كل منهم بإخضاع إراداتهم لإرادته ، وإحكامهم لحكمه " **(هوبز ، 2011م ، ص 179- 180)**

5. نظام الحكم المطلق عند هوبز :

نظام الحكم يتخذ ثلاثة إشكال عند هوبز هي " الملكية ، والارستقراطية ، والديمقراطية " **(بدوي ،1427ه ، ج2 ، ص 562)** ، ويعبر هوبز عن الحكم المطلق الذي يشير فيه الى صورة من صور الملكية ، بقوله " أنها وحدة فعلية في شخص واحد ، تتحقق عبر اتفاق كل واحد مع الأخر بالصورة التي يكون فيها الواحد مخاطب الآخر قائلاً : أني أفوض هذا الشخص ، أو هذه الجمعية ، وأتخلى عن حقي في حكم نفسي لهذا الشخص ، أو لهذه الجمعية ، بشرط تخليك أيضا عن حقك بنفس الصورة ، وتفويضك له للقيام بجميع الأفعال" **(هوبز ، 2011م ، ص119)**

وعلى الرغم من ان مذهبه ، يؤيد اي شكل من إشكال الحكم المطلق ، فأنه مع ذلك يفضل الملكية ، لأنه يرى أنها أفضل وسيلة لتحقيق السلام والأمان ، وان مصلحة الملك هي مصلحة الرعية ، وما هو خير للملك خير للشعب ، والملك ثري وماجد ، اذا كانت الرعية ثرية وماجدة ، وهو غير ثري ولا ماجد اذا كانت الرعية غير ثرية ولا ماجدة ، والمقربون لدى الملك أقل عدداً من أية جمعية نيابية **(بدوي ، ج2 ، 1427ه ، ص**

562) ، وهكذا كان هوبز يدافع عن الحكم المطلق ، ولكن ليس بأسم الحق الإلهي للمملوك ، بل بأسم مصلحة الإفراد ، وبقاء السلم ، بل انه يذهب إلى إن الحكم مدني وليس ألهي ، ويجب إن تكون السلطة المطلقة قوية ، إلى أبعد حد بحيث لا يعود الفرد بأزاها شيئا مذكوراً ، ويكون واجب الخضوع المطلق **"(كرم ، 1963م ، ص 51)**

ثانياً: الفلسفة السياسية عند باروخ سبينوزا :

1. فلسفة باروخ سبينوزا – الاطار العام - :

فيلسوف برتغالي الجنسية ، هولندي الموطن، يهودي الديانة ، ولد في أمستردام في 24 نوفمبر سنة 1632م وتوفي فيها في 21 فبراير 1677م وهو في الخامسة والأربعين من عمره ، وهو من أسرة يهودية هاجرت الى هولنده من اسبانيا فرارا مما كان اليهود يلقونه في اسبانيا من اضطهاد شديد ، وحصل على تربية جيدة ... تعلم عدة لغات منها الاسبانية والبرتغالية ـ رية والفرنسية والايطالية واليونانية .**(بدوي ، 1427ه ، ص 136- 137)** ، وله العديد من المؤلفات الفلسفية أهمها رسالة صغيرة عن الله والإنسان وسلامة روحه 1660م ، ورسالة في إصلاح العقل 1661م ، وكتاب مبادئ فلسفة ديكارت 1663م وكتاب رسالة لاهوتية فلسفية 1670م وكتاب الأخلاق 1677م **(بدوي ،1427، ص 137)** واتخذ من اللغة اللاتينية لسانا يحرر به مؤلفاته ، وكان أول ما كتبه (1660م) رسالة في مبادئ فلسفة ديكارت مبرهنة على الطريقة الهندسية . كتمهيد ومدخل لفلسفته الخاصة .**(عويضة ، 1993 ، ص48)**. إما بخصوص مؤلفاته التي نشرها اثناء حياته وهما كتابين فقط ، ولم يصدر باسمه سوى واحد منهما فقط وهو (مبادئ الفلسفة الديكارتية) و ملحقه الصادر بعنوان (أفكار ميتافيزيقية) وقد نشر هذا الكتاب في أمستردام عام 1663م ، وهذا الكتاب يمثل عرضا لفلسفة ديكارت بالمنهج الهندسي المفضل لدى سبينوزا . ورغم ان شخصية سبينوزا ذاته لا تظهر بوضوح في هذا الكتاب . فان المرء يستطيع ان يلمحها هنا وهناك في أفكاره منفصلة ، وانموضوعات فلسفته كثيرة أهمها فكرة الله والتي يعالج فيها فكرة الجوهر والعلاقة بين الله والكون وموضوع الطبيعة الطابعة والطبيعة المطبوعة ، وموضوع الإنسان، وموضوع المعرفة ، وموضوع الأخلاق ، وموضوع الدولة ، وموضوع الحرية الدينية . **(عويضة ، 1993، ص 138 – 144)**

ونلاحظ ان سبينوزا في فلسفته عالج كل الموضوعات الأساسية في الفلسفة ، فهو تناول موضوعات الطبيعة ومابعد الطبيعة ، وكل ذلك يدل على فهمه الواسع للمعارف والموضوعات المختلفة والتي أحس أنها

مترابطة بنظام يبدأ من الأعلى إلى الأسفل يعني من الله وصولا إلى ابسط مكونات الطبيعة ، وكلها هدفها خدمة الإنسان ووجوده .(**زكريا ، 2014 ، ص31)**

2. **الإنسان في حالة الطبيعة عند باروخ سبينوزا :**

يرى سبينوزا" ان البشر قبل وصولهم الى الحالة الاجتماعية كانوا يعيشون في حالة من الفوضى نتيجة انعدام القوانين والأنظمة السياسية التي تحكم في سلوك وأفعال البشر ومن ثمة فالقانون الأساسي الذي كان سائد في هذه المرحلة هو قانون القوة والغلبة ، يعنى إن الإفراد في هذه الحالة الطبيعة كانوا يملكون الحق في كل شيء ، وذلك لغياب القواعد التنظيمية والأخلاقية التي تنظم مختلف سلوكهم إذ لا يمكن إن يحق له مصلحة هو غير مسؤول إمام هيئة حاكمة غير نفسه ، ومن ثمة فلا يمكن إن تنشأ فكرة الخطيئة في الحالة الطبيعية لان هذه الفكرة لا يمكن إن تكون إلا في المرحلة المدنية التي تسودها القوانين والتي تقرر ما هو خير او شر ويكون فيها الفرد مسؤولا إمام الدولة"**(محمود ، 1936 م ، ص 170)**

وقد عرض سبينوزا أفكاره السياسية في كتابه اللاهوت والسياسة الذي بين فيه إن الإنسان في حالة الطبيعة غيره في حالة المدنية ، فدولة الحالة الطبيعية والقانون الطبيعي مختلفة تماما عن الدولة المدنية التي يحكمها القانون ، وهنا يمكن إن تتبين إن فلسفة سبينوزا السياسية تقوم على مفاهيم الحق الطبيعي والقانون الطبيعي ، يقول سبينوزا مبيناً ذلك " اعني بالحق الطبيعي وبالتنظيم الطبيعي مجرد القواعد التي تتميز بها طبيعة كل فرد ، وهي القواعد التي ندرك بها ان كل موجود يتحدد وجوده وسلوكه حتميا على نحو معين ، فمثلا يتحتم على الأسماك بحكم طبيعتها ان تعوم ، وان يأكل الكبير منها الصغير ، وبالتالي تستمتع الأسماك بالماء ، ويأكل الكبير منها الصغير ، طبقا لقانون طبيعي مطلق ...أي ان حق كل فرد يشمل كل ما يدخل في حدود قدرته الخاصة " **(سبينوزا ، 2005م ، ص367– 368)**

وهنا عند سبينوزا يتحدد الحق الطبيعي لكل إنسان " حسب الرغبة والقدرة لا حسب العقل السليم " **(سبينوزا ، 2005م ، ص 369)** بسبب ان " ليس في طبيعة جميع الناس ان تتفق أفعالهم مع قوانين العقل ، بل على العكس يولد الجميع في حالة من الجهل المطبق " **(سبينوزا ، 2005م ، ص 369)**

وعنده بالحق الطبيعي يكون " كل فرد حر بطبيعته ، وكل فرد هو الضامن لحريته "(**حنفي – مقدمته لكتاب سبينوزا اللاهوت والسياسة ، 2011م ، ص22)** ، اما القانون الطبيعي فيقصد به سبينوزا " المجرى

الذي حددته الطبيعة كي يسير فيه الإنسان ، تلك القوانين الطبيعية التي بها نتصور كل فرد على انه مقدر عليه بالطبيعة إن يعيش على نحو معين "**(سبينوزا ، 2005م ، ص)**

من ذلك يتبين ان لكل موجود طبيعي " حق مطلق على كل ما يقع تحت قدرته ، إيإن حق كل فرد يشمل كل ما يدخل في حدود قدرته الخاصة ، ولا يختلف ذلك بين كل الموجودات ، وحتى الإنسان والكائنات الحية الأخرى و الموجودات الأخرى ،أو بين ذوي العقول السليمة أو الخلو منها ،وأيضا كما إن للحكيم حقا مطلقا في إن يعمل كل ما يأمره به العقل ، إي إن يحيا طبقا لقوانين العقل ، فأن للجاهل ولمن هو خلو من أية صفة خلقية حقا مطلقا في إن يفعل كل ما تدفعه الشهوة نحوه إيإن يعيش وفقا لقوانين الشهوة "**(سبينوزا ، 2005م ، ص368)**.

وعلى ذلك فأن الحق الطبيعي لكل إنسان يتحدد حسب الرغبة والقدرة ، لا حسب العقل السليم ، وليس في طبيعة جميع الناس إن تتفق أفعالهم مع قوانين العقل ، بل على العكس يولد الجميع في حالة من الجهل المطبق ، وقبل إن يستطيعوا معرفة الأنموذج الصحيح للحياة وممارسة الحياة الفاضلة يكون الجزء الأكبر من حياتهم قد انقضى ، حتى ولوا كانوا على مستوى عالي من التربية على أنهم يكونوا خلال ذلك مضطرين إلىإن يعيشوا والى إن يبقوا بقدر استطاعتهم على حالتهم الراهنة إيإن يخضعوا لدافع الشهوة وحده لان الطبيعة لم تعطهم سواه ، وحرمتهم من القدرة الفعلية على الحياة وفقا للعقل السليم ، ومن ثم فهم لا يستطيعون العيش طبقا لقوانين الذهن الصحيح كما لا يستطيع القط إن يحيا وفقا لقوانين طبيعة الأسد.**(سبينوزا ، 2005م ، ص 369) .**

والحق الطبيعي لابد إن يكون واحداً عند جميع الإفراد لأنه من نتاج الطبيعة ذاتها ، ولكن سبينوزا يلاحظ إن الرغبة والقوة تتحكمان في الحق الطبيعي ، وان العقل يبدأ دوره حين ينتقل الإنسان من دائرة الحالة الطبيعية إلى حالة المدنية ، والقانون الطبيعي عند سبينوزا هو ما تفرضه الطبيعة سواء كان متوافقاً مع القانون الإلهي أو مع القانون الوضعي **. (حنفي ، 2005م ، ص 22) .**

وفكرة الحق الطبيعي هي نفس قوانين الطبيعة ، أو قواعدها التي تحدث الأشياء وفقاً لها ، وعلى ذلك فكل ما يفعله الإنسان وفقاً لقوانين الطبيعة يفعله بحق طبيعي كامل ، ويكون له من الحق على الطبيعة بقدر ماله من القوة ، ومعنى هذا أن سبينوزا يربط بين فكرة الحق الطبيعي وفكرة القوة الطبيعية . **(حنفي ، 2005م ، ص 22)**

من ذلك فالطبيعة قدرت مثلا إن تأكل الأسماك الكبيرة الأسماك الصغيرة بحق طبيعي لا نزاع فيه ، ذلك لان للطبيعة الحق المطلق في إن تفعل ما تستطيع إيإن حقها على مقدار قدرتها ، ولهذا فأن حقوق الفرد لا تحد إلا بحدود قدرته ، وحدود قدرته تتحد بواسطة طبيعته ، و ه لما كان من حق الإنسان الحكيم إن يعيش وفقا لقوانين العقل ، فكذلك الإنسان الجاهل والأحمق له مطلق الحق في إن يعيش وفقا لقوانين الشهوة ، فالجاهل أو الأحمق ليس ملزما بان يسير وفقا لما يأمر به العقل المستنير .

إن للإنسان سواء بمقتضى عقله ،أو بمقتضى أهوائه وشهواته ، ان يسعى لتحقيق مصلحته بحسب ما يعتقد انه مصلحته ،" سواء أكان ذلك مدفوعاً بالعقل السليم ، ام بقوة انفعالاته، يحق له ان يشتهيه طبقاً لحق طبيعي مطلق ، وان يستولي عليه بأية وسيلة ، سواء بالقوة أم المخادعة ، ام بالصلوات ، ام بأية وسيلة أخرى أيسر من غيرها ، وبالتالي يحق له اذن ان يعد من يمنعه من تحقيق غرضه عدواً له "**(سبينوزا ، 2005م ، ص 369)**، والسبب في ذلك إن الطبيعة ليست ملزمة بقوانين العقل الإنساني وإغراض الطبيعة ، إن كان للطبيعة إغراض ، إنما تتعلق بنظام الطبيعة ، وليس للإنسان في هذا النظام إلا ما كان ضئيل تافه ، وإذا بد لنا في الطبيعة شيئ غير معقول أو شر ، فما ذلك إلا بسبب جهلنا بنظام الطبيعة ، وتوقف أعضاء هذا النظام بعضها على بعض ، ولأننا نريد إن يحدث كل شيئ وفقا لما يقتضيه عقلنا ومصلحتنا ، ولو إننا أفلحنا في التحرر من تصوراتنا التشبيهية بالإنسان وطرائقنا الإنسانية في النظر إلى الطبيعة لأدركنا إن الحق الطبيعي لا تحده إلا الرغبة والقوة ، وان الرغبة والقوة تتوقفان على طبيعة الإنسان الفرد .

3. الإنسان في حالة المجتمع المدني عند باروخ سبينوزا :

يعتقد سبينوزا " إن الغرض من إقامة نظام سياسي ليس السيادة أو القهر أو إخضاع الشعب لنير فرد واحد ، بل التحرر من الخوف بحيث يعيش كل فرد بسلام ، إي المحافظة على الحق الطبيعي في الحياة أو في السلوك ، وليس الغرض من إي نظام سياسي تحويل البشر إلى حيوانات أو آلات ، بل الحصول غلى سلامة الذهن والبدن ، إي إن غرض التنظيم في المجتمع الحرية .**(سبينوزا ، 2005م ، ص 110)** .

من ذلك " كانت المنطلقات الأساسية في نسق سيبنوزا السياسي تقويض تلك الفلسفات والأفكار السياسية التي تمجد العنف وكل وسائل القهر والعنف ، ولهذا كانت منطلقاته السياسية ذات بعد واقعي للطبيعة البشرية أو ما يسميها بجوهر الفعل السياسي ، ولهذا عمل منذ البداية في بحثه السياسي الرد على الفلسفات التقليدية التي كانت تبعد الإنسان عن إنسانيته وتجعل منه حيوانا متوحشا يسعى فقط إلى السيطرة والإطاحة بالغير ،ولهذا يمكننا القول بان الطرح الفلسفي لمشكلة السياسة عند سبينوزا أخذت بعدا واقعيا أكثر منه ميتافيزيقيا

أوخياليا ، لان الغاية من العمل السياسي عنده هي تحليل الواقع الاجتماعي والسياسي والأخلاقي والديني (**طاهر ،2019، ص95)**

وان حق المواطن هو حق الفرد الطبيعي الذي يشـ ، ما تستطيعه طبيعته ، فالفرد موجود طبيعي يعيش في الطبيعة ، لذلك لا يتحدد الحق الطبيعي للفرد بالعقل ، بل بالرغبة والقدرة ، فالقانون الطبيعي لا يمنع من إي فعل ، وغايته الوحيدة هي مصلحة الفرد والإبقاء عليه ، وتحتم هذه الضرورة عليه سائر أفعاله ، ولا يمكن ان تخضع الطبيعة لقوانين العقل فما يحسنه العقل ربما لا يكون حسنا في الطبيعة ، وما قد يقبحه العقل ربما لا يكون قبيحا في الطبيعة ،ولكن مما لاشك فيه ان البشرية تود ان تعيش وفقا للعقل حتى تعيش بسلام ، لذلك وجب ان يتعاون الإفراد فيما بينهم ، وبالتالي أصبح الحق الذي يتمتع به كل فرد حقا اجتماعيا تحدده إرادة الجميع لا إرادة الإفراد ، وهكذا نشأ العقد الاجتماعي طبقا لقانون طبيعي وهو الرغبة أي رفض الخير القليل من اجل خير أعظم ، وقبول شر قليل من اجل تجنب شر أعظم ، وبعبارة أخرى الرغبة في أعظم الخيرين واهون الشرين ، فهذا قانون طبيعي او حقيقة أبدية في الطبيعة الإنسانية، لذلك يسمح لي الحق الطبيعي إن اخلف الوعد اذا رأيت في هذا الوعد خير اقل وشر أعظم دون ان يكون في ذلك إضرار بمصلحة الغير ، فالجماعة هي التي تمثل المصلحة العامة والضرورة المطلقة التي تمنع كل صورة من صور الخداع . ان الناس يعيشوا في شقاء عظيم إذا لم يتعاونوا ويظلوا عبيدا لضرورات الحياة ان لم ينمو عقولهم ، ومن ثم يظهر لنا بوضوح تام انه لكي يعيش الناس في أمان وعلى أفضل نحو ممكن كان لزاما عليهم ان يسعوا للتوحد في نظام واحد ، وكان من نتيجة ذلك ان الحق الذي كان لدى كل واحد منهم بحكم الطبيعة على الأشياء جميعا أصبح ينتمي إلى الجماعة ولم تعد تتحكم فيه قوته او شهوته بل قوة الجميع وإرادتهم على انه كان لمحاولتهم هذه ان تفشل لو كان الناس أصروا على إتباع الشهوة ،وإذن فقد كان لزاما ان يتفقوا فيما بينهم عن طريق تنظيم وتعاهد حاسم على إخضاع كل شيئ لتوجيهات العقل وحده وعلى كبح جماح الشهوة بقدر ما تسبب إضرارا للآخرين وعلى معاملة الناس بمثل ما يحبون ان يعاملوا به ، وآخرين على المحافظة على حق الآخرين كما لو كانوا يحافظون على حقهم الخاص ، ولكي يكون هذا التحالف متينا ومضمونا وجب إبرامه بشروط معينة ((**سبينوزا ، 2005م ، ص 389)**) .

وان غاية العقد الاجتماعي هي تحويل الفرد من العيش وفقا للطبيعة – إي الشهوة – الى العيش وفقا للعقل فيصبح العقل موجها لسلوك الفرد ، ولا يعامل الفرد الآخرين إلا كما يجب إن يعامل نفسه ، ويدافع عن حق الآخرين كما يدافع عن حقه ، وتتكون الجماعة الإنسانيةإذا ما فوض كل فرد حقه كاملا إلى هذه الجماعة التي

يكون لها السلطة المطلقة والتي تجب لها الطاعة طوعا أو كراهية ، باختيار حر أو خوفا من العقاب ، وهذا هو النظام الديمقراطي **(حنفي ، 2005م ، ص 91 – 92) .**

وتنشأ السلطة في المجتمع إما عن الجماعة أو من بعض الإفراد أومن فرد واحد ... والسلطة هي القائمة على العدالة ، وتصل إلى حد الاعتدال عندما تسلم بحرية الآخرين ، والقرارات التي تأخذها تصدر عن الجمعية العامة بالإجماع على الرغم من معارضة بعض الأعضاء. **(سبينوزا ، 2005م ، ص 105)**

فالإنسان في الموقف الطبيعي لا يعيش إلا طبقا لقانون الشهوة ، فليس هناك خطأ أو صواب ، بل ينشأ الخطأ والصواب عندما ينتقل الإنسان من حالة الطبيعة إلى حالة العقل **. (سبينوزا ، 2005م ، ص 105)**

والحق الطبيعي ليس له من حد سوى رغبة الفرد وقدرته ،فالحق الطبيعي لا يحتم على إي شخص ان يعيش على هوى الأخر ، بل ان كل فرد هو الضامن لحريته الخاصة ، كما بين انه لا يمكن لأحد إن يتخلى عن هذا الحق إلا من يفوض لفرد أخر قدرته على الدفاع عن نفسه بحيث يكون صاحب الحق الطبيعي المطلق هو بالضرورة من فوض إليه الجميع قدرتهم الدفاع عن أنفسهم وحقهم في إن يحيوا كما يشاءون ، وبذلك أبرهن على ان لممثلي السلطة العليا في الدولة الحق في القيام بكل ما تسمح به طاقتهم ، وهم المسؤولون وحدهم عن الحق والحرية ، وعلى الآخرين تنفيذ أوامرهم ، ولكنه لما كان كل فرد لا يستطيع ان يتنازل عن قدرته في الدفاع عن نفسه الى الحد الذي يلغي فيه وجوده كإنسان ، فأني استدل من ذلك على انه لايمكن لأي فرد ان يفقد حقه الطبيعي بأكمله وعلى ان الرعايا يحتفظون بحقوق معينة وهي أشبه ما تكون بامتيازات طبيعية لايمكن ان تسلب منهم الا بتعريض الدولة لخطر شديد وعلى ذلك إما ان يسلم لهم بهذه الحقوق ضمنا أو باتفاق صريح مع القائمين على الحكم . **(سبينوزا ، 2005م ، ص 369).**

وهناك شرط يضعه سبينوزا لتكوين المجتمع الإنساني دون تعارض مع الحق الطبيعي ، ويمكن به احترام كل عقد احتراما تاما هذا الشرط هو " انه يجب على كل فرد ان يفوض الى المجتمع كل ماله من قدرة بحيث يكون لهذا المجتمع الحق الطبيعي المطلق على كل شيئ إي السلطة المطلقة في أعطى الأوامر التي يتعين على كل فردإن يطيعها إما بمحض اختياره أو إما خوفا من العقاب الشديد ويسمى نظام المجتمع الذي يتحقق على هذا النحو بالديمقراطية **"(سبينوزا ، 2005م ، ص 372)**

يميز سبينوزا بين العبد والحر ، من خلال تميزه بين العبد والابن والمواطن ويرى "إن الفرد الذي تسيطر عليه شهوته إلى حد انه لا يستطيع إن يرى أو يفعل ما تتطلبه مصلحته الحقيقية يكون في أحط درجات

العبودية ، إما الحر فهو الذي يختار بمحض إرادته إن يعيش بهداية العقل وحده إما السلوك الذي يتحقق تلبية لأمر بالطاعة فمع انه يقضي على الحرية على نحو ما فأنه لا يجعل من يقوم به عبدا في الحال ، بل ان الذي يجعله كذلك هو الدافع الموجه للفعل ، فإذا كانت غاية الفعل تحقيق مصلحة الأمر بالفعل ، لا مصلحة الفاعل ، يكون الفاعل عبدا لا يحقق مصلحته الخاصة ، إما الدولة أو نظام الحكم الذي لا تؤخذ فيه مصلحة الأمر بوصفها قانونا أسمى ، بل تراعي مصلحة الشعب كله ، فمن الواجب أن لا يعد من يطيع الحكم عبدا لا يحقق مصلحة خاصة ، بل مواطنا ، على ذلك تكون أكثر الدول حرية تلك التي تعتمد قوانينها على العقل السليم ففي مثل هذه الدولة يستطيع كل فرد إذاأراد ان يكون حرا ان يعيش بمحض اختياره وفقا للعقل وكذلك لا يكون الأطفال عبيدا بالرغم من أنهم ملزمون بطاعة أوامر إبائهم لان أوامر الإباء تبغي مصلحة الأطفال فبل كل شيئ فهناك فرق اذن بين العبد والابن والمواطن ، فالعبد هو من يضطر للخضوع للأوامر التي تحقق مصلحة سيده ، والابن هو من ينفذ بناء على أوامر والديه أفعالا تحقق مصلحته الخاصة ، وإما المواطن فهو من ينفذ بناء على أوامر الحاكم أفعالا تحقق المصلحة العامة ، وبالتالي مصلحته الشخصية " .**(سبينوزا ، 2005م ، ص 392- 393)**

والقانون المدني الخاص عند سبينوزا يعني " حرية الفرد في المحافظة على حالته كما حددتها وضمنتها له مراسيم السلطة العليا، فبعد إن يفوض كل فرد إلى شخص أخر حقه ان يعيش وفقا لرغباته الخاصة ، إي حريته في المحافظة على وجوده وقدرته على ذلك وهو حق لم يكن له من حدود سوى قدرته فأنه يصبح ملزما بان يحيا وفقا للطريقة التي يفرضها عليه هذا الشخص وإلا يعتمد في المحافظة على ذاته الا على حمايته " .**(سبينوزا ، 2005م ، ص 394).**

وينتهك هذا القانون عندما يعمد شخص ما إلى ان يلحق الضرر بأحد المواطنين او الرعايا ضاربا بالقانون عرض الحائط إي رافضا أوامر الحاكم " ولا يمكن تصور انتهاك القانون إلا في مجتمع منظم ، ولكن الحاكم الذي يبيح له القانون إن يفعل ما يشاء لا يمكنه ان ينتهك حق الرعية ، وعلى ذلك فأن انتهاك الحقوق لا يمكن ان يحدث داخل الدولة إلا بين الإفراد الذين يحرم عليهم القانون إن يضر احدهم الأخر**." (سبينوزا ، 2005م ، ص 394)**

4. نظام الحكم الديمقراطي عند باروخ سبينوزا :

وقد فضل سبينوزا الحكم الديمقراطي على بقية أنظمة الحكم لأنه في اعتقاده " أقربها إلى الطبيعة ، وأقلها بعدا عن الحرية التي تقرها الطبيعة للإفراد ، ففي النظام الديمقراطي لا يفوض إي فرد حقه الطبيعي لفرد

أخر بحيث لا يستشار بعد ذلك في شيئ ، بل يفوضه إلى الغالبية العظمى من المجتمع الذي يؤلف هو ذاته جزء منه ، وفيه يتساوى الإفراد كما كان الحال في حالة الطبيعة من قبل . (**سبينوزا ، 2005م ، ص 393**) وقد نبع هذا عنده من خلال " دراسته أنظمة الحكم والمقارنة بينها ، ونقد الأنظمة التسلطية القائمة على حكم الفرد المطلق ، وانتهى الى ان النظام الديمقراطي هو أكثر النظم اتفاقا مع العقل ، ومع الطبيعة " **(حنفي ، - طبعة هنداوي - ، 2020 م ، ص 17) .**

والديمقراطية عند سبينوزا هي " اتحاد الناس في جماعة لها حق مطلق على كل ما في قدرتها ، ويترتب على ذلك ان الحاكم لا يلتزم بأي قانون ويجب على الجميع في كل شيئ لأنهم قد فوضوا له بموجب عقد صريح او ضمني كل قدرة كانت لديهم على المحافظة على أنفسهم اي حقهم الطبيعي كله " **(سبينوزا ، 2005م ، ص391)** ولذلك "يجب على الجميع طاعتها إما بالضرورة أو طبقا للعقل كما يجب طاعة الدولة في قوانينها المتناقضة وذلك طبقا لمبدأ اختيار أهون الشرين ، ولا تنبغي الطاعة لفرد أخر وإلا نشأت الدكتاتورية ، بل تجب الطاعة للسلطة التي فوض لها الجميع حقوقهم لذلك تصدر القوانين للمصلحة العامة ، ومن المستحيل ان تجتمع الغالبية العظمى على ظلال ، وتقوم السلطة بحماية الناس ورعاية العقد الذي ينتقل الناس فيه من العيش وفقا للطبيعة إلى العيش وفقا للعقل ، ولا يعني دخول الناس في العقد الاجتماعي وطاعتهم للسلطة الممثلة لهم وقوعهم في العبودية ، فالعبد هو عبد الشهوة او عبد الغير في حين ان العقد الاجتماعي يحرر الإفراد من الشهوة لأنهم يعيشون طبقا للعقل ، ويحررهم من الغير لأنهم يعيشون في نظام ديمقراطي لذلك كان النظام الديمقراطي أفضل الأنظمة لان الفرد يعيش فيه حرا في مجتمع منظم " **(حنفي ، 2005م ص 93)**

وايضاً من مميزات النظام الديمقراطي" فيه تقل القرارات المتناقضة في الحكومة الديمقراطية لسببين أساسيين أولهما انه يكاد من المستحيل ان يتفق أغلبية الناس داخل مجتمع كبير على أمر ممتنع ، وثانيهما ان الغاية التي ترمي اليها الديمقراطية والمبدأ الذي تقوم عليه هو تخليص الناس من سيطرة الشهوة العمياء والإبقاء عليهم بقدر الإمكان في حدود العقل بحيث يعيشون في وئام وسلام فالديمقراطية هي اتحاد الناس في جماعة لها حق مطلق على كل ما في قدرتها وتترتب على ذلك النتيجة القائلة إن الحاكم لا يلتزم بأي قانون ويجب على الجميع في كل شيئ ، لأنهم قد فوضوه له بموجب عقد صريح أو ضمني كل قدرة كانت لهم على حفظ أنفسهم إي حقهم الطبيعي كله ، ونكون ملزمين بأن ننفذ ما يأمر به الحاكم حتى لو كانت أوامره غاية في التناقض وهذا ما يأمرنا به العقل لأنه يعني اختيار أهون الشرين ، وبالإضافة الى ذلك فان الفرد يستطيع

بسهولة مواجهة خطر الخضوع لإرادة الأخر ومشيئته ، إذ إن الحاكم لا يكتسب الحق في إن يأمر بما يشاء إلا بقدر ما يملك السلطة العليا بالفعل فإذا فقدها، فقد في الوقت ذاته الحق في الأمر وتحول هذا الحق إلى من يستطيع أو من يستطيعون الحصول على هذه السلطة والمحافظة عليها لذلك كان من النادر إن يعطي الحكام أوامر متناقضة للغاية لان فطنتهم وحرصهم على الاحتفاظ بالسلطة تجعلهم يهتمون إلى أقصى حد على السهر على المصلحة العامة وتوجيه دفة الأمور جميعا وفقا لإحكام العقل **" (سبينوزا ،2005م ، ص 390 – 391)** .

ثالثاً : نقاط الاتفاق والاختلاف بين فلسفة توماس هوبزو باروخ سبينوزا السياسية :

من خلال دراستنا لفلسفتي هوبز وسبينوزا السياسية تبين لنا اتفاقهما في جوانب معينة ، وكذلك اختلافهما في جوانب أخرى ، فسبينوزا يأخذ من هوبز بأنه في حالة الطبيعة ليس هناك صواب او خطأ ، لان الخطأ يتمثل في عدم إطاعة القانون ، وكذلك يتفق معه في ان الكنيسة ينبغي ان تخضع للدولة خضوعاً تاماً ، وهو ضد كل ثورة حتى على الحكومة السيئة ، ويستشهد بالاضطرابات في انجلترا على ذلك ، والضرر نتيجة المقاومة العنيفة للسلطة هناك ، ويتفق معه كذلك في ان فكرة العقد الاجتماعي وضرورتها لقيام دولة مدنية تقوم على الحقوق والمساواة والحرية ، و من جهة أخرى يخالف سبينوزا هوبز بأن الحكومة الديمقراطية هي الأفضل ، وليست الملكية او الدكتاتورية التي دعا إليها ويخالفه أيضا في القول ان المواطنين ينبغي إلا يتخلوا عن جميع حقوقهم للملك . **(رسل ، 1977م ، ص 122) .**

وكذلك يخالفه في ان الحالة الطبيعية السابقة للحالة المدنية كان فيها البشر يعيشون حالة من الفوضى والتنافر الاجتماعي ، بمعنى ان كل فرد يسعى الى تحقيق مصلحته على حساب مصالح الآخرين ، فهوبز يرى ان الإنسان شرير بطبعه بمعنى ان الإنسان تسيره الاعتبارات الأنانية والفردانية بحيث لا يسعى إلا لتحقيق مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة كل هذا ناتج عن عامل الخوف من الأخر، وبالتالي فالقاعدة العامة للسلوك البشري عندهوبز هي إن الإنسان في الحالة الطبيعية ذئب للإنسان او ما يسميها " بحالة حرب الكل ضد الكل " في حين ان سبينوزا " يرى بان الإنسان خاضع لمثل هذه الاعتبارات الناتجة عن الجهل ، وحسب تعبير سبينوزا في كتابه الأخلاق " ان الإنسان إله للإنسان". **(سبينوزا ،2009 م ، ص 262)**

من ذلك يتبين ان الفلسفة السياسية عند سبينوزا لها جانب أخلاقي في قابلية التعايش الإنساني ، وان الإنسان عنده " خاضع لقاعدتي الرغبة والنفور ، بحيث انه يسعى الى الأشياء التي تحقق له السعادة او الخير، في حين انه ينفر من الأفعال التي ينتج عنها ، ويا نوزا في كتابه رسالة في اللاهوت والسياسة ان " التنظيم الطبيعي مجرد القواعد التي تتميز بها كل فرد ، وهي القواعد التي ندرك بها ان كل موجود يتحدد وجوده وسلوكه حتما على نوع معين " **(سبينوزا ،2005م ، ص367)** ، ويخالفه سبينوزا بأن الحكومة الديمقراطية هي الأفضل ، وليست الملكية او المطلقة التي دعا إليها ، ويخالفه أيضا في القول ان المواطنين ينبغي إلا يتخلوا عن جميع حقوقهم للملك .**(رسل** 1977م ، **ص 122) .**

المصادر والمراجع

- احمد ، محمد وقيع الله ، مدخل الى الفلسفة السياسية ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 2010م

- إسبينوزا ، باروخ ،رسالة في اللاهوت والسياسة ،تر: حسن حنفي ، مراجعة فؤاد زكريا ،ط.1 ، بيروت ، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ،2005 م .

- إسبينوزا ، باروخ ، علم الأخلاق ، تر: جلال الدين سعيد ، مراجعة جورج كتورة ، ط.1 ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 م .

- إسبينوزا ، باروخ ،رسالة في اللاهوت والسياسة ،تر: حسن حنفي ، مراجعة فؤاد زكريا ، مؤسسة هنداوي ، المملكة المتحدة ، وندسور ، 2020م .

-إمام ، د. إمام عبد الفتاح ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، مصر ، 1985م .

- بدوي ، د.عبد الرحمن ، موسوعة الفلسفة ، ج1 ، ذوي القربى ،ط1، 1427ه

- بشارة ، د.عزمي ، المجتمع المدني – دراسة نقدية – مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 ، 2000م

-حسن ، أوس ، الإنسان والدولة في فلسفة توماس هوبز ، جريدة القدس العربي ، لندن ، 9/ نوفمبر /2020 م .

- راندال ، جون هرمان ، تكوين العقل الحديث ، ج1 ، تر: جورج طعمه ، م. برهان الدين الدجاني ، ت. د. محمد حسين هيكل دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، 1966م .

- رسل ، برتراند، تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب 3 – الفلسفة الحديثة - ، تر: د. محمد فتحي الشنيطي / المطبعة العامة للكتاب ، 1977م .

- طاهر ، رياض ، الحرية والسياسية عند باروخ سبينوزا ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 11، الجزائر جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2019م .

- عويضة ، الشيخ كامل محمد محمد، باروخ سبينوزا (فيلسوف المنطق الجديد) ، بيروت ، دار الكتب العلمية، 1993م .

- كرم ، يوسف ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار المعارف ، القاهرة ، د- ت .

- مدكور ، أبراهيم ، المعجم الفلسفي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، (د.ط) 1983م ، ص 98 - مراد وهبه ، المعجم الفلسفي ، دار قباء الحديثة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2007م .

- محمد ، علي عبد المعطي ، السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1984م.

- محمود ، زكي نجيب ، قصة الفلسفة الحديثة ، د . ط ، القاهرة :، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، 1936 م .

- هوبز ، توماس ، اللفياثان - الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة - ، تر: ديانا حبيب حرب ، بشرى صعب ، هيئة ابوظبي للثقافة والتراث ،الامارات ، ط1 ، 2011م .

Sources and references:

- Ahmed, Muhammad Waqi Allah, Introduction to Political Philosophy, Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Damascus, Syria, 1st edition, 2010 AD

- Spinoza, Baruch, Treatise on Theology and Politics, ed.: Hassan Hanafi, reviewed by Fouad Zakaria, 1st edition, Beirut, Dar Al-Tanweer for printing, publishing and distribution, 2005.

- Spinoza, Baruch, The Science of Ethics, tr.: Jalal al-Din Said, reviewed by George Kattoura, 1st edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2009

- Spinoza, Baruch, Treatise on Theology and Politics, tr.: Hassan Hanafi, reviewed by Fouad Zakaria, Hindawi Foundation, United Kingdom, Windsor, 2020 AD.

- Imam, Dr. Imam Abdel Fattah, Thomas Hobbes, The Philosopher of Rationalism, Dar Al Thaqafa for Publishing and Distribution, Egypt, 1985

-- Badawi, Dr. Abd al-Rahman, Encyclopedia of Philosophy, Part 1, Dhu al-Qurabi, Edition 1, 1427 AH

-- Bishara, Dr. Azmy, Civil Society - A Critical Study - Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2nd Edition, 2000 AD

-Hasan, Aws, Man and the State in the Philosophy of Thomas Hobbes, Al-Quds Al-Arabi Newspaper, London, November 9, 2020.

--Randall, John Herman, The Formation of the Modern Mind, Part 1, TR: George Tohme, M. Burhanuddin Dajani, T. Dr.. Muhammad Hussein Heikal, House of Culture, Beirut, Lebanon, 1966 AD.

--Russell, Bertrand, History of Western Philosophy, Book 3 - Modern Philosophy -, tr: d. Muhammad Fathi Al-Shinaiti / General Book Press, 1977.

--Taher, Riyad, Freedom and Politics in Baruch Spinoza, Journal of the Researcher in Human and Social Sciences, Volume 11, Algeria, Kasdi Merbah Ouargla University, 2019.

-Oweida, Sheikh Kamel Muhammad Muhammad, Baruch Spinoza (The New Philosopher of Logic), Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, 1993.

--Karam, Youssef, History of Modern Philosophy, Dar Al-Maarif, Cairo, Dr. T..

--Madkour, Ibrahim, The Philosophical Lexicon, The General Authority for Amiri Press Affairs, Cairo, (Dr. I) 1983 AD, pg. 98 - Murad Wahba, The Philosophical Lexicon, Dar Qubaa Al Haditha for Publishing and Distribution, Cairo, 2007 AD..

.- Muhammad, Ali Abdel-Moati, Politics: Its Origins and Development in Western Thought, University Knowledge House, Alexandria, 1984..

.- Mahmoud, Zaki Naguib, The Story of Modern Philosophy, d. I, Cairo: Authorship and Translation Committee Press, 1936 AD.

-Hobbes, Thomas, The Leviathan - The Natural and Political Origins of State Authority - See: Diana Habib Harb, Bushra Saab, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage, Emirates, 1st Edition, 2011 AD